

إشكالية الفوارق المكانية، الاجتماعية والاقتصادية ما بين المدن الجزائرية
دراسة ميدانية لمدن ولاية البليدة
اخلفهوم كريم

**The problem of spatial, social and economic differences between
Algerian cités
A field study of the cities of the state of Blida**

(IKHLEFHOUM KARIM)

جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، باب الزوار ، الجزائر
البريد الإلكتروني: medinavilles@yahoo.fr

ABSTRACT:

Since the end of the last decade of the last century, the Algerian state has begun to study the imbalance between the cities in the national territory, and this is using indicators to measure development. The problem of differences between Algerian cities is a complex, multiple and diverse phenomenon, which includes many social, economic and urban aspects that ultimately constitute It is a real obstacle to development and development, and is one of the most prominent current and future issues and challenges.

The cities of the state of Blida appear as a model to highlight the problem of spatial, social and economic differences between the major, medium and small cities located in the territory of the state concerned with the study. And some data available to the sectoral directorates of Blida state in 2015.

It is clear from the results of this study that there is disparity, difference, and spatial imbalance at all levels, as a result of the concentration of urban development in a limited number of cities, which increased the strength of regional attractiveness in them, and increased the force of expulsion in cities that did not have this advantage. The study also showed a number of Issues and problems that require special attention on the part of regional planning tools to upgrade underdeveloped cities and make them more attractive and competitive within their region.

KEYWORDS:

Spatial differences, big cities, medium cities, small cities, Blida province.

ملخص:

بدأت الدولة الجزائرية منذ نهاية العقد الأخير من القرن الماضي بدراسة اختلال التوازن ما بين المدن المتواجدة بالتراب الوطني، وهذا باستعمال مؤشرات لقياس التنمية، إن إشكالية الفوارق ما بين المدن الجزائرية لهي ظاهرة معقدة، ومتعددة ومتنوعة، تتضمن جوانب عديدة اجتماعية، اقتصادية وعمرانية تشكل في النهاية عائقا حقيقيا للتنمية والتطور، وتعد من أبرز القضايا والتحديات الحالية والمستقبلية.

وتظهر مدن ولاية البليدة كنموذج لإبراز إشكالية الفوارق المكانية، الاجتماعية والاقتصادية ما بين المدن الكبرى، المتوسطة والصغرى المتواجدة بإقليم الولاية المعنية بالدراسة، حيث استخدمنا في هاته الدراسة 21 مؤشرا بالاعتماد على مصادر مختلفة كالديوان الوطني

للإحصاء لسنة 2008، مديرية البرجة ومتابعة الميزانية لولاية البلدية لسنة 2015، وبعض المعطيات المتوفرة لدى المديرية القطاعية لولاية البلدية لسنة 2015.

يتضح من خلال نتائج هاته الدراسة أن هناك تفاوتاً واختلافاً وانعدام التوازن المجالي في كل المستويات، نتيجة تركيز التنمية الحضرية في عدد محدود من المدن مما زاد من قوة الجاذبية الإقليمية بها، وزاد من قوة الطرد بالمدن التي لم تحظى بهذه الميزة، كما أظهرت الدراسة عدداً من القضايا والمشاكل التي تتطلب اهتماماً خاصاً من طرف أدوات التخطيط الإقليمي للارتقاء بالمدن المتخلفة، وجعلها أكثر جاذبية وتنافسية ضمن مجال إقليميها.

الكلمات الأساسية:

الفوارق المجالية، المدن الكبرى، المدن المتوسطة، المدن الصغرى، ولاية البلدية.

1- المقدمة:

تقصد بالفوارق انعدام التوازن والعدالة والتقارب بين المدن، نتيجة لمميزات قد تكون طبيعية أو اصطناعية، أو كلاهما (حطاب، 2012)، بما يضفي صفة التطور والنمو ببعض المدن، وصفة التخلف لدى بعض المدن الأخرى التي تنخفض بها مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فنظراً لعدم التوازن والتساوي في توزيع الخدمات عاشت شريحة كبيرة جداً من المجتمع في فقر مدقع مما عرض استقرار المجتمع للخطر (وزارة تهيئة الإقليم، 2000).

يرافق الفقر الذي يتزامن مع إفراغ الريف والمناطق المجاورة، تدهور الموارد المتجددة أو غير المتجددة والتي تتمثل في التربة، والماء والغابات والمراعي والأنظمة البيئية الهشة للساحل والسهول والجبال (وزارة تهيئة الإقليم، 2005).

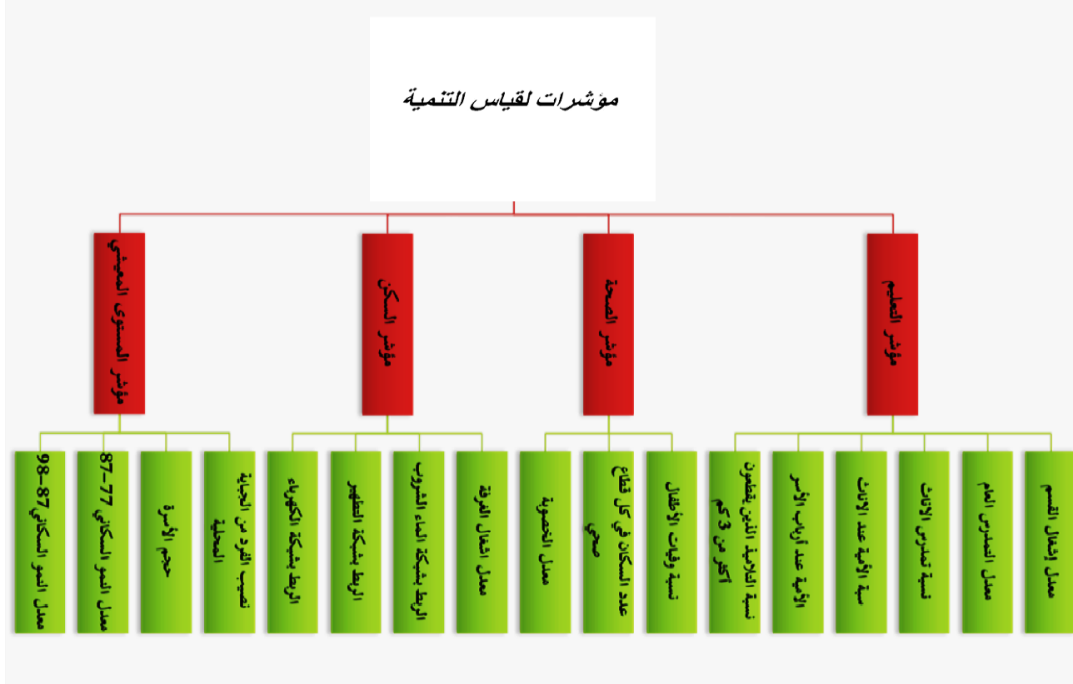
بدأت الدولة الجزائرية منذ نهاية العقد الأخير من القرن الماضي بالاهتمام بظاهرة الفقر عبر مدن الوطن لقياس مؤشرات التنمية (ANAT, 2006)، وتم إعداد الدراسة من طرف الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية، تحت إشراف وزارة التضامن الوطني بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

اعتمدت الدراسة على بعض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية متعلقة بقضايا التعليم، الصحة، السكن ومستوى الدخل المالي لدى البلديات بمجموع 18 مؤشراً (أنظر الشكل رقم 01).

أظهرت الدراسة أن هناك 177 بلدية فقيرة جداً، تمثل حوالي 11.42 % من إجمالي بلديات الوطن، محرومة من الحد الأدنى لخدمات الصحة والتعليم والسكن والتجهيز.

إن دراسة الفوارق ما بين المدن حسب المؤشرات المجالية، الاجتماعية، والاقتصادية يهدف إلى تحديد النقائص والاختلالات الموجودة ما بين البلديات بغية تحديد عمليات وتوجيهات التنمية المحلية، وهذه الأخيرة تهدف للتقليل من هذا التفاوت وعدم التساوي في توزيع الخدمات ومختلف التجهيزات والأنشطة الأساسية لسكان المدن.

شكل رقم (01) : المؤشرات المجالية، الاجتماعية والاقتصادية حسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية

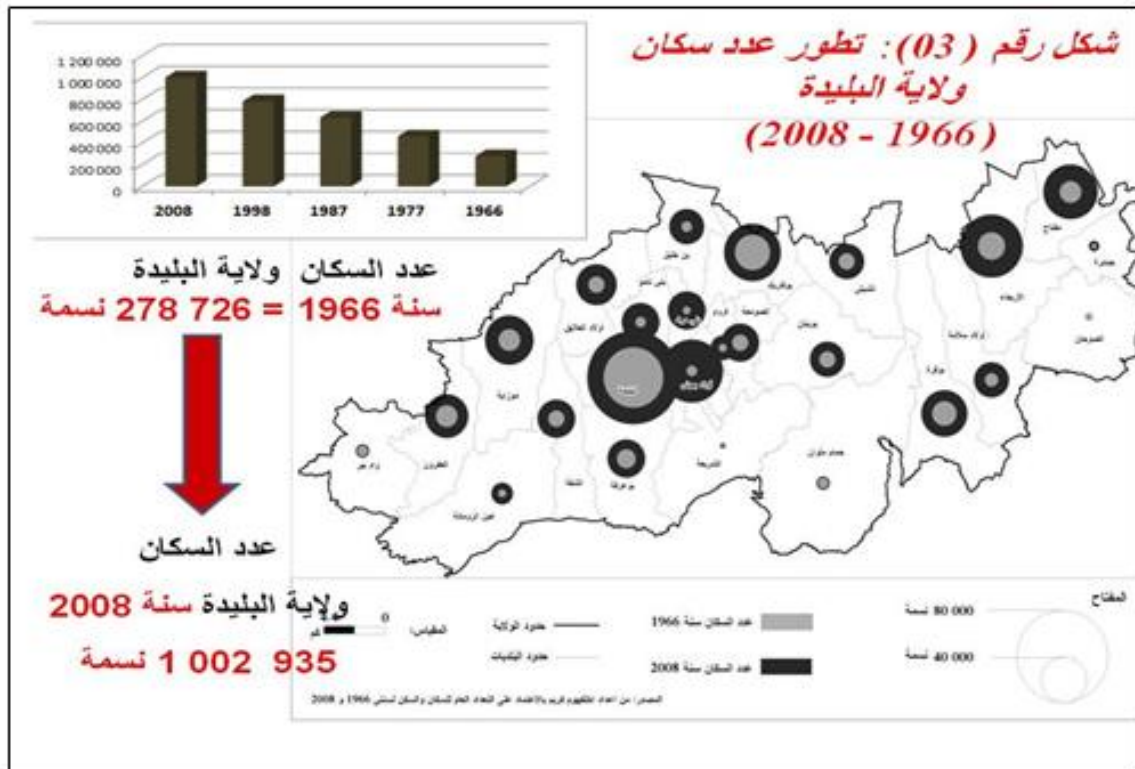


إن إشكالية الفوارق ما بين المدن لهي ظاهرة معقدة ومتعددة ومتنوعة، تتضمن جوانب عديدة: اجتماعية، اقتصادية وعمرانية، تشكل في النهاية عائقا حقيقيا للتنمية والتطور وتعد من أبرز القضايا والتحديات الحالية والمستقبلية، وبذلك تفودنا هذه الإشكالية إلى طرح الأسئلة التالية:

- ما هي المؤشرات المستعملة لدراسة الفوارق المذكورة سالفًا ؟ .
- ما مدى مساهمة مثل هاته الدراسات في تشخيص مكان الخلل للقيام بتنمية محلية مستدامة بالجزائر ؟.

2- التعريف بمنطقة الدراسة:

تعتبر المقومات الطبيعية والبشرية من أهم مقومات التخطيط الحضري، والهدف من تشخيص وإبراز هذه المقومات هو فهم الحاضر والتخطيط للمستقبل بهدف توجيه والتحكم في نمو المراكز العمرانية، وتوفير مختلف متطلبات التنمية العمرانية المستدامة.



3- المؤشرات المحلية، الاجتماعية والاقتصادية:

لقد أكد خبراء الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أهمية توفير عدد معتبر ومعقول من المؤشرات تعكس خصوصية الوضع الراهن للمنطقة المعنية بالدراسة، ولذلك استخدمنا 21 مؤشرا، وهي موضحة في الجدول رقم (01):

جدول رقم (01) : المؤشرات المجالية، الاجتماعية والاقتصادية المعتمدة في دراسة الفوارق ما بين البلديات

المؤشرات	رقم المؤشر	المؤشرات	رقم المؤشر
معدل شغل القسم لطوري الأول والثاني	12	نسبة الأراضي الصالحة للزراعة %	1
معدل التأطير البيداغوجي للطور الثالث	13	نسبة الأراضي المروية بالهكتار	2
نسبة التمدرس للفئة من 6 الى 14 سنة	14	معدل النمو السكاني ما بين 1998 و 2008	3
عدد المرافق الصحية	15	كثافة السكان نسمة / كلم ²	4
عدد الأطباء العامين لكل 1000 نسمة	16	حجم الأسرة	5
عدد الأطباء المختصين لكل 1000 نسمة	17	نسبة الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب	6
عدد الصيادلة لكل 1000 نسمة	18	نسبة الربط بشبكة تصريف المياه المستعملة	7
عدد المرافق الرياضية لكل 1000 نسمة	19	نسبة الربط بشبكة الكهرباء	8
عدد المرافق الثقافية لكل 1000 نسمة	20	نسبة الربط بشبكة الغاز الطبيعي	9
نسبة السجلات التجارية %	21	نسبة الربط بالخط الهاتفي الثابت	10
		معدل شغل المسكن الفعلي	11

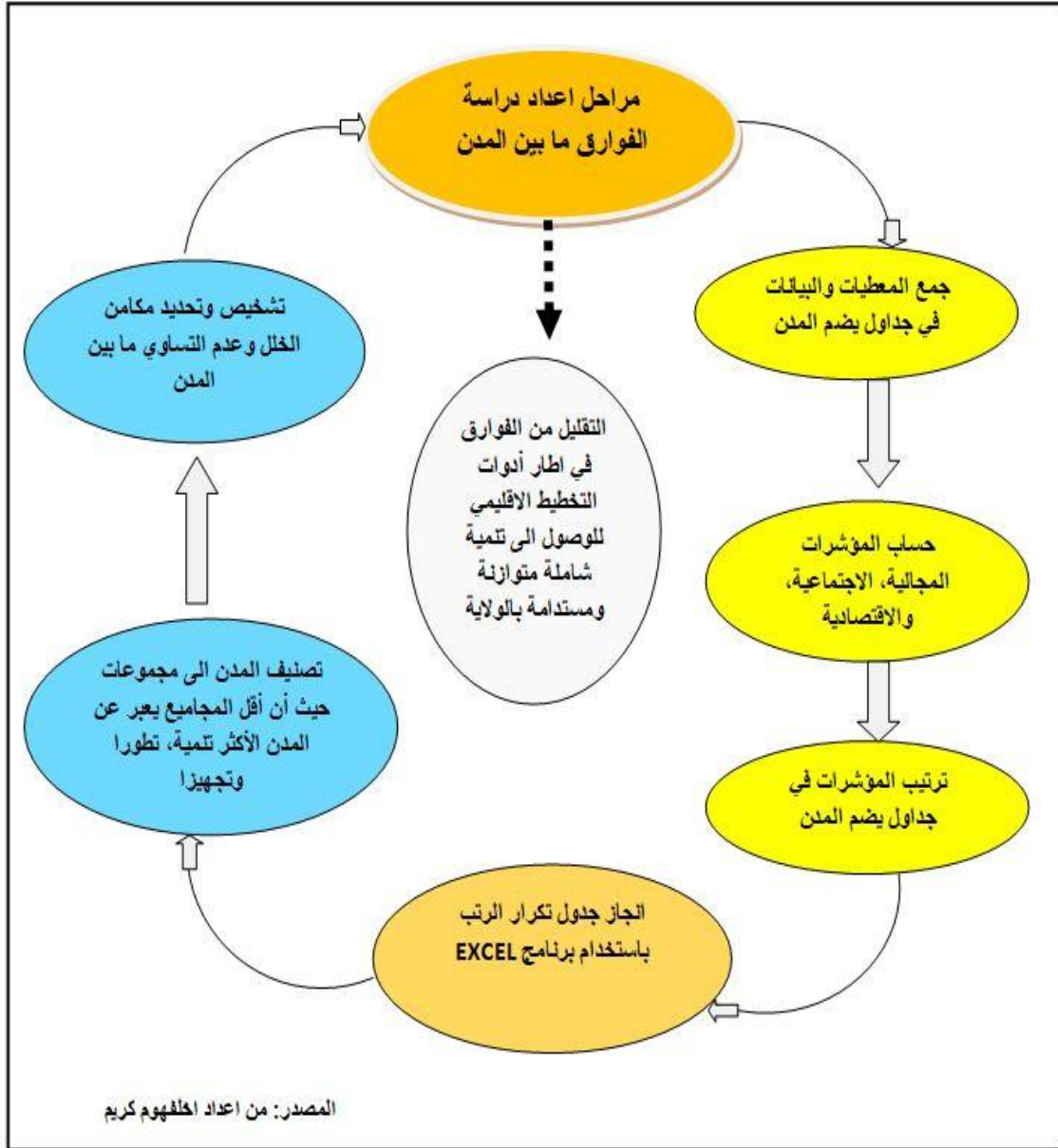
المصدر: من إنجاز اخلفهوم كريم 2018.

4- مراحل إعداد وإنجاز دراسة الفوارق ما بين المدن:

بعد جمع المعطيات من مصادر مختلفة كالديوان الوطني للإحصاء سنة 2008، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية البلدة سنة 2015، وبعض المعطيات المتوفرة لدى المديريات القطاعية

بالولاية سنة 2015، قمنا بإتباع العمليات والخطوات التالية الممثلة في الشكل البياني التالي (اخلفهوم كريم، 2020)

شكل رقم (04) : مراحل إعداد وانجاز دراسة الفوارق ما بين المدن



5. الفوارق ما بين المدن حسب المؤشرات في ولاية البليدة:

جدول رقم (02): الفوارق ما بين المدن حسب المؤشرات في ولاية البليدة

خلال الفترة 2008 - 2014

أرقام المؤشرات												المدن
12	11	10	09	08	07	06	05	04	03	02	01	
10	8	3	3	9	11	15	4	5	20	5	5	بوفاريك
23	3	5	4	6	1	1	11	3	4	15	2	بني مراد
13	14	6	5	4	12	4	7	15	18	11	12	بوقرة
15	5	2	2	21	6	11	1	2	24	20	14	البليدة
12	7	4	7	16	7	7	8	10	25	12	15	العفرون
11	4	1	1	13	3	6	2	1	6	22	25	أولاد يعيش
9	11	8	12	5	17	24	6	14	23	1	1	موزاية
6	18	16	24	14	21	5	15	17	10	3	3	الشبلي
21	12	7	10	12	22	23	3	8	8	4	2	الاربعاء
4	6	12	11	3	4	13	21	22	17	18	10	واد جر
5	17	23	17	8	8	10	16	18	15	10	17	بوتان
1	2	24	21	1	5	16	25	25	1	24	8	الصوحان
18	15	14	15	10	2	2	10	6	21	16	21	الصومعة
14	16	10	8	18	9	9	14	11	14	8	9	الشفة
19	19	11	14	22	20	19	5	7	16	6	6	مفتاح
3	9	13	23	2	18	20	22	23	11	21	19	حمام ملوان
22	20	18	9	20	14	14	19	9	7	17	24	قرواو
8	24	20	18	15	19	12	9	12	19	2	4	أولاد العلايق
24	13	9	6	24	13	18	13	4	5	9	16	بني تامو
16	23	17	19	11	16	17	17	13	12	7	7	بن خليل
20	10	15	13	17	15	22	12	16	22	19	22	بوعرفة
17	21	25	22	7	10	8	20	20	13	14	13	عين الرومانية
25	22	19	16	19	24	21	18	19	2	13	11	أولاد سلامة
7	25	21	20	25	23	25	23	21	9	25	18	جبارة
2	1	23	25	23	25	3	24	24	3	23	23	الشرية

تابع للجدول رقم (02)

المجموعة	الرتبة	المجموع	أرقام المؤشرات									المدن
			21	20	19	18	17	16	15	14	13	
01	1	152	2	8	10	2	3	16	3	4	6	بوفاريك
	2	192	10	12	22	10	13	13	11	12	11	بني مراد
	3	197	5	20	14	3	5	10	9	5	5	بوقرة
	4	198	1	22	17	1	1	5	1	15	12	البلدية
02	5	209	9	10	12	13	4	17	2	2	10	العفرون
	6	220	3	24	23	7	9	18	15	6	20	أولاد يعيش
	7	224	8	15	18	8	8	6	6	9	15	موزاية
	8	245	18	11	6	17	16	11	7	3	4	الشبلي
	9	248	4	14	15	18	7	20	12	19	7	الأربعاء
03	10	258	21	3	4	22	22	15	21	1	8	واد جر
	11	266	13	17	16	4	12	7	17	13	3	يونان
	12	269	24	1	1	24	2	1	23	16	24	الصوحان
	13	273	11	19	21	5	18	9	8	11	21	الصومعة
	14	276	14	16	8	9	19	22	14	18	16	الشفقة
	15	277	7	23	13	15	6	3	5	24	17	مفتاح
	16	298	22	4	3	12	17	23	18	14	1	حمام ملوان
04	17	307	17	5	11	6	11	4	24	22	14	قرواو
	18	311	12	18	19	14	15	19	16	17	19	أولاد العلائق
	19	315	6	13	24	11	21	21	20	23	22	بني تامو
	20	319	16	9	9	20	23	24	13	21	9	بن خليل
	21	329	19	21	7	19	20	8	4	10	18	بوعرفة
	22	333	20	7	5	21	24	25	10	8	23	عين الرومانية
05	23	353	15	6	20	23	14	14	19	20	13	أولاد سلامة
	24	359	23	2	2	16	10	12	25	25	2	جبايرة
	25	380	25	25	25	25	25	2	22	7	25	الشرية

المصدر: من إعداد اخلفهوم كريم

2 - نتائج الدراسة :

جدول رقم (03) : ترتيب المدن حسب المؤشرات في ولاية البليدة خلال الفترة 2008 - 2014

ترتيب المدينة	المدن	المؤشرات	ترتيب المدينة	المدن	المؤشرات
1	بوفاريك	152	14	الشفة	276
2	بني مراد	192	15	مفتاح	277
3	بوقرة	197	16	حمام ملوان	298
4	البليدة	198	17	قرواو	307
5	العفرون	209	18	أولاد العلايق	311
6	أولاد عيش	220	19	بني تامو	315
7	موزاية	224	20	بن خليل	319
8	الشبلي	245	21	بوعرفة	329
9	الاربعاء	248	22	عين الرومانه	333
10	واد جر	258	23	أولاد سلامة	353
11	بوينان	266	24	جبابرة	359
12	الصوحان	269	25	الشرعية	380
13	الصومعة	273			

المصدر: من إعداد اخلفهوم كريم

- المجموعة الأولى:

ذات درجة تنمية عالية بحيث مستوى التجهيز بها عالي إذ تشمل مدن بوفاريك، بني مراد، بوقرة ومدينة البليدة، وهي تحتل المراتب الأولى في معظم شبكة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يعود لاحتوائها على أغلب الهياكل والتجهيزات والمرافق، والأنشطة بنسب

مرتفعة، حيث احتلت مثلا مدينة البلدة الريادة في خمسة مؤشرات وهذا نظرا للوظيفة ومهامها الإدارية كحقر للولاية.

- المجموعة الثانية:

تشمل مدن العفرون، أولاد يعيش، موزاية، الأربعاء، والشبلي وهي مدن تتمتع بتنمية جيدة حيث نجد بها تجهيز مقبول من حيث شبكة المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، وذلك نظرا للمرافق والخدمات المتوفرة كالمراقق الصحية، التعليمية، والاجتماعية، وتوفرها على نسب عالية للربط بمختلف الشبكات التقنية، كما نلاحظ أن أغلب هذه المدن تمثل مقرات للدوائر باستثناء مدينة الشبلي، ولذلك تمتاز هذه المدن بتوفر الخدمات الإدارية.

- المجموعة الثالثة:

ذات تنمية مقبولة بحيث مستوى التجهيز بها مقبول نسبيا وتشمل البلديات التالية: واد جر، بوينان، الصوحان، الصومعة، الشفة، مفتاح، وبلدية حمام ملوان، وتمتاز هذه البلديات باحتوائها على خدمات ومرافق تعليمية، صحية، وتجارية مقبولة نسبيا.

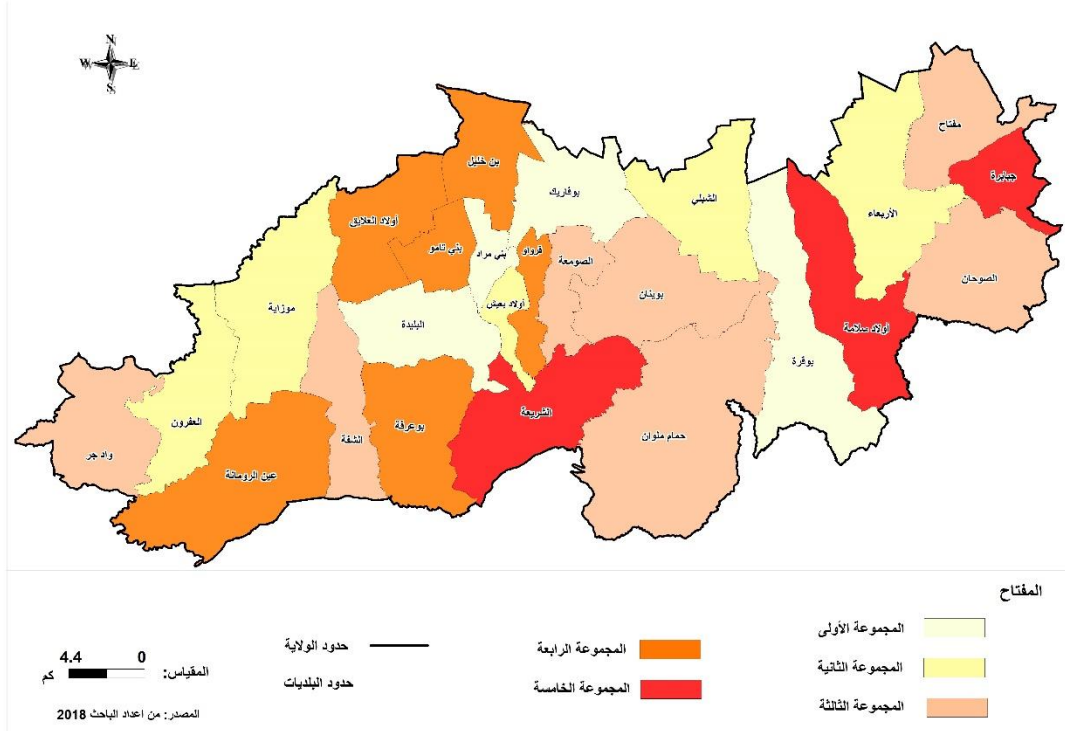
- المجموعة الرابعة:

ذات درجة تنمية ضعيفة حيث مستوى التجهيز منخفض وتشمل 06 مدن وهي قرواو، أولاد العلايق، بني تامو، بن خليل، بوعرفة، وبلدية عين الرومانه وهي مدن تعاني من نقص ملحوظ في مختلف الخدمات والتجهيزات الضرورية، مما يجبر انتقال سكان هاته المدن إلى المدن المجاورة للاستفادة من مختلف الخدمات المنعدمة بمدنهم الأصلية.

- المجموعة الخامسة:

وهي مدن تحتل المراتب الأخيرة في سلم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وتضم ثلاثة مدن وهي أولاد سلامة، جابرة ومدينة الشريعة، ونلاحظ فيها نقص كبير في مختلف الخدمات والمرافق الضرورية، وعلى العموم تقع هذه المدن في المناطق الجبلية وأقدام الجبال العلوية، وهي مناطق تشهد غياب الأنشطة الاقتصادية بها، أي قلة فرص العمل بها مما يجبر السكان الأصليين على الهجرة نحو المدن الأكثر فرصا للعمل وتجهيزا.

شكل رقم (05): الفوارق المجالية ما بين المدن حسب المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية
 بولاية البليدة (2008- 2014)



7- الخلاصة:

إن دراسة الفوارق المجالية، الاجتماعية والاقتصادية ما بين المدن لولاية البليدة خلال الفترة (2008 – 2014) باستعمال 21 مؤشرا أفرز عن احتلال مدن بوفاريك، بني مراد ، البليدة، ومدينة بوقرة المراتب الأولى فيما يخص التجهيز وتوفر مختلف الخدمات بها، بينما المدن ذات الطابع الجبلي اعتلت المراتب الأخيرة في توفر مختلف الخدمات كبلديات أولاد سلامة، جبابرة، وبلدية الشريعة.

ولتقليل الفوارق الاجتماعية، الاقتصادية والمجالية نوصي ببعض التوصيات التالية :

- التوزيع العادل للمشاريع التنموية بين مختلف مدن ولاية البليدة
- إعانة المدن الأقل درجة تنمية بمخططات تنموية خاصة ذات طابع استعجالي.
- إرساء مبدأ التضامن المحلي بين مختلف مدن إقليم ولاية البليدة لتقوية الروابط الوظيفية فيما بينها، ولتقليل الفجوة التنموية بينها.
- إعادة تنظيم الشبكة العمرانية لولاية البليدة للحد من اختلال التوازن المجالي في إطار أدوات التخطيط الإقليمي.

- المراجع العربية

- اخلفهوم كريم ، أدوات التخطيط الحضري واشكالية المخالفات العمرانية في الجزائر ، حالة: ولاية البليدة أطروحة دكتوراه في علوم الأرض ، الجغرافيا والتهيئة العمرانية بجامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، الجزائر عام 2020.
- تقرير وزارة تهيئة الإقليم ، الجزائر صفحة 15 ، عام 2000.
- تقرير وزارة تهيئة الإقليم ، الجزائر صفحة 44 ، عام 2005.
- خطاب سفيان ، أدوات التخطيط الحضري في الجزائر ، العوامل المجالية المورفولوجية والقانونية ، حالة ولاية المسيلة ، أطروحة دكتوراه دوله في علوم الأرض بجامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا ، الجزائر عام 2012.
- خليف حسين علي الدليبي ، التخطيط الحضري: أسس ومفاهيم ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2002.
- الزوكة محمد خميس ، مقدمة في التخطيط الإقليمي ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ، مصر 1980.

- المراجع الأجنبية

- Etude d'affinement de la carte de la pauvreté , ANAT , ministère de l'emploi et la solidarité Nationale, Alger, Mars 2006 . p4.
- Plan d'aménagement de la wilaya de Blida , phase N°01 , document N° 04- 2011.